لا اشتغال من علقة رابطة بين العامل والاسم السابق لانه لا عمل في ذلك المبتدا او الخبر
ودخل حكم الاشتغال عليه بموضوعه وكما تحصل العلقة الرابطة بضمير اي ضمير
الاسم السابق المتصل بالعامل كزيدا ضربته فالعلقة الرابطة بين العامل وهو ضربت
وبين الاسم السابق وهو زيدا الهاء المتصلة بضربت كذلك تحصل العلقة بضمير المنفصل
من العامل بحرف الجر متعلق بالمنفصل نحو زيدا مررت به فالهاء المجرورة بالباء هي الرابطة
بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بحرف جر وهو الباء او المنفصل من العامل
باسم مضاف نحو زيدا ضربت اخاه فالهاء المجرورة باضافة الاخ اليها هي الرابطة بين
العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بالاسم المضاف الذي هو الاخ والى
ذلك اشار الناظم بقوله . وفصل مشغول بحرف جر . او باضافة كوصل
يجري . او المنفصل من العامل باسم اجنبي اتبع بتابع مشتمل ذلك التابع على ضمير
الاسم السابق بشرط ان يكون التابع للاجنبي نعتا له لان النعت والمنعوت كالشيء
الواحد قاله في المغني نحو زيدا ضربت رجلا يحبه فالهاء من يحبه هي الرابطة بين العامل
والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بالاجنبي وهو رجلا وجملة يحبه نعت لرجل
وهو اجنبي من زيد لانه ليس سببا له او يكون التابع عطفا على الاجنبي بالواو
خاصة لما فيها من معنى الجمع فالاثنان معها او الجمع بمنزلة اسم مثنى او مجموع فيه ضمير
قاله الموضح في الحواشي نحو زيدا ضربت عمرا واخاه او يكون التابع عطف بيان على الاجنبي
لان عطف البيان كالنعت في الايضاح والتخصيص كزيدا ضربت عمرا اخاه فالهاء في اخاه
فيهما هي الرابطة بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بالمعطوف ولم ار ذلك
مستفادا من قول الناظم . وعلقة حاصلة بتابع . كعلقة بنفس الاسم الواقع . ومثله
عطف البيان زايدة على التسهيل فان قدرت الاخ فيهما بدلا من عمرا بطلت هذه المسئلة
نصب الاسم السابق او رفعه لان الاخ يصير من جملة ثانية لان البدل على نية تكرار
العامل فتخلو الجملة الاولى من ضمير يعود على المبتدا ان رفعت وعلى المشتغل عنه ان نصبت
قاله ابن عصفور الا اذا قلنا عامل البدل والمبدل منه واحد فيجوز الوجهان النصب
والرفع لوجود الرابط فيهما فان قلت ويمكن ان يصح الوجهان على القول
الاول ايضا بان تجعل العامل في الاخ خبرا في الرفع ومفسرا في النصب وجملة ضربت عمرا
معترضة بينهما قلت عامل البدل ليس كالملفوظ به من كل وجه حتى
يصح ان يكون خبرا او مفسرا للغير وانما هو تقدير معنوي والا لم يكن من بدل المفرد من المفرد
بل من بدل الجملة من الجملة وذلك باطل بالاتفاق وبقي من التوابع التوكيد ولا يصح
مجيئه هنا لان الضمير المتصل به عايد على المؤكد ابدا فلا يصح عوده على الاسم السابق
قاله الشاطبي الامر الثالث يجب كون المفسر في نحو زيدا ضربته من معنى العامل
المذكور ولفظه فيقدر ضربت زيدا ضربته وفي بقية الصور من معناه او لازمه دون لفظه
فيقدر في نحو زيدا مررت به جاوزت زيدا مررت به ولا يقدر مررت لانه لا يصل الى الاسم
بنفسه ويقدر في نحو زيدا لست مثله خالفت زيدا لست مثله لان معنى خالفت
هو معنى لست مثله قاله ابو البقا ويقدر في نحو زيدا ضربت اخاه اهنت زيدا ضربت
اخاه ولا يقدر ضربت لانك لم تضرب زيدا وانما ضربت اخاه ومن لازمه اهانة زيد لا زمن

ضربا

ضربا اخاه فتمم بقراءتها ان ذلك التمم وجميع ما يقدر في هذا الباب يقدر متقدما على
الاسم المنصوب لانه ان يمنع مانع من حصر او غيره فيقدر متاخرا عنه الرابع ما يتقدم من
الاوجه الخمسة فيما اذا انتصب فعل ضمير اسم سابق او ملابسا لضميره يجري الرفع فعل
ضمير اسم سابق نعتا نحو زيد قام او تقدير النحويين غضب عليه فالهاء المجرورة بعلى
في محل رفع على النيابة عن الفاعل بغضب او رفع ملابسا لضميره نحو قام زيد ابوه فقد
يكون ذلك الاسم السابق واجب الرفع بالابتدا كخرجت فاذا زيد قد قام لان اذا الفجا
ئية لا تدخل على الافعال على الاسم السابق وليتما عمرو فعل اذا قدرت ما كافة لليت
عن العمل فعمرو مبتدا وفعل خبره ولا يجوز ان يكون عمرو فاعلا بفعل محذوف لانه لم يسمع ليتما
فعل عمرو فان قدرت ما زايدة غير كافة لم يكن الرفع واجبا بل جائزا لما تقدم من ان ليت
اذا اتصلت بها ما الزايدة جاز اعمالها والغاؤها لعدم زوال اختصاصها بالجمل الاسمية
وان قدرت ما مصدرية كان الرفع واجبا لكن على الفاعلية لان ما المصدرية يجب ان
يليها فعل ظاهر او مقدر او واجب الرفع بالفاعلية نحو وان احد من المشركين استجارك
فاجره وهلا زيد قام لان ادوات الشرط والتحضيض تختص بالافعال خلافا للكوفيين
فيما قاله ابن عصفور في شرح الايضاح وقد يكون الاسم السابق راجح الابتداية على
الفاعلية نحو زيد قام عند المبرد ومتابعيه فانهم اجازوا رفعه بفعل محذوف من باب
الاشتغال حكى ذلك الفارسي في التذكرة ونقله ابن الحاج عنه فيما انتقده على مقرب ابن عصفور
فيسقط ما قيل انه لا يعلم من اجاز رفعه على الفاعلية وعكس ابن العريف ذلك فرجح
الفاعلية على الابتداية وغيرهم من اسم بعد حرف يوجب الابتداية لعدم تقدم طالب
الفعل من نفي او استفهام وتقدم عن الكوفيين اجازة تقديم الفاعل في بابه وقد يكون
الاسم السابق راجح الفاعلية على الابتداية نحو زيد ليقم لان الرفع على الابتداية
يستلزم الاخبار بالجملة الطلبية عن المبتدا وهو خلاف القياس لانها لا تحتمل الصدق والكذب
والفاعلية سالمة من ذلك كذا جعلها هنا تقرير كلامه وفيه نظر لان رفع
زيد على الفاعلية يستلزم ان يكون بفعل محذوف مقرون بلام الامر كما فيه وقد قالوا في باب
التحذير من هذا الكتاب ان اجتماع حذف الفعل ولام الامر شاذ فكيف يكون راجحا مع
كونه شاذا ونحو قام زيد وعمرو قعد فيترجح رفع عمرو على الفاعلية بفعل محذوف
يفسره قعد لتناسب العطف عن الجملة الفعلية ونحو ابشر يهدوننا وانتم تخلقونه
فيترجح رفع بشر وانتم على الفاعلية بفعل محذوف لان الغالب في الهمزة دخولها على الافعال
وتقدم في باب الفاعل ما يغني عن اعادته هنا نعم الرفع على الفاعلية في ابشر
يهدوننا ارجح من الرفع على الفاعلية في ءانتم تخلقونه وتقدير الاسمية في انتم تخلقونه
ارجح منه في ابشر يهدوننا لمعادلتها الاسمية وهي ام نحن الخالقون صرح بذلك في المغني
وقد تستوي الابتداية والفاعلية في نحو زيد قام وعمرو قعد عنده ففي الفاعلية
مراعاة الصغرى فيعطف فعلية على فعلية وفي الابتداية مراعاة الكبرى فيعطف
اسمية على مثلها فالتناسب حاصل على كلا التقديرين هذا باب
التعدي واللزوم في الافعال الفعل ثلاثة انواع احدها لا يوصف بتعد ولا لزوم وهو
كان واخواتها في حال نقصها فان منصوبها خبرها على قول البصريين وحال او تشبيه به

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1